المركز الوطني
لإدارة الدين
NATIONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER

التقرير السنوي

العام 1441/1442 هـ

الموافق 2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين، رئيس مجلس الوزراء

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

جدول المحتويات

مجلس ادارة المركز الوطني لإدارة الدين 6
مقدمة 7
الملخص التنفيذي 8
الباب الأول : تنظيم المركز 13
1. نشأة المركز 14
2. مهام المركز ومسؤولياته 14
3. مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين 17
3-1 تكوين المجلس: 17
3-2 مهام المجلس: 17
3-3 حوكمة المجلس واللجان التابعة له: 18
4. بيئة التنظيم الداخلي للمركز 19
4-1 الهيكل التنظيمي للمركز: 19
4-2 الموارد البشرية: 22
4-3 التدريب والإيفاد والابتعاث: 22
الباب الثاني : استراتيجية وأعمال المركز 23
1. ملخص تنفيذي عن الاستراتيجية والأعمال والإنجازات 24
2. استراتيجية المركز ومؤشرات الاداء 26
3. محفظة الدين كما في نهاية عام 2020م 27
3-1 تطورات ومبادرات أسواق الدين 28
3-2 إدارة المخاطر 30
3-3 جوائز المركز 31
3-4 التمويل الحكومي البديل وتوقيع الاتفاقيات 32
4. نظام إدارة الخزينة ونظام إدارة الدين 34
5. إنجازات العام 1442/1441 هـ الموافق 2020م 35
6. مساهمة القطاع الخاص 37
6-1 برنامج المتعاملين الأوليين: 37
6-2 المؤسسات المالية الدولية: 38
6-3 المستثمرين الدوليين والتواصل: 39
الخاتمة 40
الملاحق 41

مجلس ادارة المركز الوطني لإدارة الدين

معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجدعان
رئيس المجلس

معالى الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري
عضو

سعادة الأستاذ/ فهد بن عبدالجليل السيف
عضو

سعادة الأستاذ/ فيليب أنديرسون
عضو

سعادة الأستاذ/ سبينسير ليك
عضو

مقدمة

يتناول هـذا التقرير السنوي الأول للمركز الوطني لإدارة الدين أهم إنجازاته خلال عامه المالي الأول 1442/1441هـ الموافق 2020م، كما يتطرق إلى البيئة الداخلية للمركز، وأبرز ما نُفذ بشأن الأوامر والقرارات ذات العلاقة وما اتخذه مجلس إدارة المركز من قرارات، والاعتمادات المالية لبنود المركز في ميزانية الدولة، كذلك يتطرق التقرير إلى اللوائح والقواعد وأدلة العمل، ويبيّن التوسع في نطاق أعمال المركز التي لم تنحصر فقط على تمويل الاحتياجات التمويلية بل إلى متابعة أعمال التصنيف الائتماني ورفع القدرات البشرية و تمكين ودعم الجهات بهدف المساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030.

الغرض من التقرير

أُعدّ هذا التقرير من منطلق حرص المركز على تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح المالي والإداري لإطلاع أصحاب القرار والمختصين والعموم على أعماله في سنة التقرير، وذلك بناءً على تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين الذي صدر بقرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/2/16هـ ونصّ في المادة 12 على أن يعد المركز تقريراً سنوياً عما حققه من إنجازات خلال السنة المنقضية، وما واجهته من صعوبات، وما يراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيه، تماشياً مع ما ورد في المادة 29 من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/13 بتاريخ 1414/3/3هـ .

منهجية إعداد التقرير

رُوعي في منهجية إعداد التقرير ما ورد في الأمر السامي البرقي رقم (7/5/26345) وتاريخ 1422/12/19هـ القاضي بالموافقة على ما رأته اللجنة العامة لمجلس الوزراء بشأن قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية.

الملخص التنفيذي

يواصل المركز الوطني لإدارة الدين جهوده الطموحة لتنفيذ أهدافه الاستراتيجية ، وذلك عبر التخطيط والتطوير والتنفيذ وتمكين كوادره الوطنية، سعياً للمساهمة في دعم وتحقيق رؤية المملكة 2030.

ويستعرض هذا التقرير حراك المركز وأعماله وإنجازاته خلال العام المالي 1442/1441هـ (2020م) في ثلاثة أبواب تتلخص في النقاط التالية:

الباب الأول

يستعرض الوضع الراهن للمركز، الذي يتضمن نبذة عن نشأته ومهامه وتنظيمه الإداري، إضافة إلى بيئة التنظيم الداخلي المتضمنة هيكله التنظيمي وإداراته الرئيسية وموارده البشرية، والوضع المالي للمركز وميزانيته.

أبرز الأحداث في تاريخ المركز

وحدة الدين العام

بدأت رحلة إدارة الدين العام من خلال تأسيس وحدة في وزارة المالية باسم وحدة الدين العام واستمرت حتى نهاية عام 2015.

2015

مكتب الدين العام

تم صدور قرار تأسيس مكتب الدين العام بوزارة المالية في الربع الرابع من العام 2015 للقيام بمهام إدارة الدين العام للمملكة.

2019

المركز الوطني لإدارة الدين العام

تم تحويل مكتب الدين العام الى مركز وطني باسم "المركز الوطني لإدارة الدين" بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 139 في نهاية الربع الرابع من العام 2019،

النشأة

تأسس مكتب إدارة الدين العام في الربع الرابع من عام 2015م كأحد مبادرات برنامج التحول الوطني وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (139) وتاريخ 1441/2/16هـ القاضي بتحويل مكتب (إدارة الدين العام) في وزارة المالية إلى مركز باسم (المركز الوطني لإدارة الدين) حيث يتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية المستقلة، والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيمياً بوزير المالية، للقيام بمهام إدارة الدين بما يشمل تأمين الاحتياجات التمويلية بأفضل تكلفة واقتراح سياسات الدين على مستوى المدى المتوسط والبعيد.

الباب الثاني

يبرز استراتيجية وأعمال المركز المتحققة خلال العام، ويشمل ذلك المهام والأعمال التي أنجزت تنفيذًا للأوامر والتوجيهات السامية وقرارات مجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، والمبادرات والمشروعات التي تم وجاري تنفيذها ضمن رؤية المملكة 2030، والتعاون الإقليمي والدولي، والتوقعات الاقتصادية الكلية والنماذج الاقتصادية، والأنظمة واللوائح والتنظيمات.

استراتيجية الدين العام متوسطة المدى

تحقيقا لأهداف إدارة الدين العام التي وضعتها الحكومة قام المركز بتطوير استراتيجية الدين العام متوسطة المدى لتصب نحو الأهداف التالية:

- إصدار أدوات دين بتسعير عادل لتمويل عجز الميزانية على المدى القصير والمتوسط والبعيد وسداد أصل الدين أو إعادة جدولته.
- ضمان استدامة وصول المملكة الى مختلف أسواق المال وتنويع قاعدة المستثمرين.
- ضمان استدامة واستقرار مستويات الدين العام بما يضمن حصول المملكة على الاحتياج التمويلي بتسعيرة عادلة.
- تطوير السوق المحلي ليتمتع بالكفاءة والعمق، عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين.

الخطة الاستثنائية لعام 2020م

إشارة إلى الآثار المالية المترتبة على الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2020م نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) صدر الأمر الملكي الكريم رقم 45315 وتاريخ 1441/7/23هـ بالموافق على خطة استثنائية إضافية للاقتراض على أن يقوم المركز بتحديث استراتيجية الدين العام متوسطة المدى.

زيادة حجم الاقتراض بمقدار

(100,000,000,000)

مائة مليار ريال حداً أقصى

مؤشرات محفظة الدين العام

خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي **%2.58** %0.76في عام 2019	نسبة الدين الخارجي القائم **%41.11** %45.00في عام 2019	نسبة تسارع الدين إلى الناتج المحلي **%19.60** %26.72في عام 2019
مستحقات أصل الدين إلى الاحتياطي الحكومي **%12.82** %0.44في عام 2019	نفقات التمويل إلى الإيرادات **%3.04** %2.09في عام 2019	خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات الخارجية **%2.74** %1.71في عام 2019
خدمة الدين إلى الإيرادات **%8.80** %2.30في عام 2019	الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي **%42.30** %33.11في عام 2019	نفقات التمويل الى إجمالي النفقات **%2.19** %1.93في عام 2019
خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي **%3.36** %1.10في عام 2019	الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي **%32.51** %22.80في عام 2019	نفقات التمويل الى اجمالي الإيرادات الغير نفطية **%6.54** %6.14في عام 2019

المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

تطور حجم محفظة الدين

ارتفع حجم محفظة الدين العام في عام 2020م بمقدار 176 مليار ريال، أي ما يمثل نسبة 26%، ممثلة بإجمالي الإصدارات بمقدار 220 مليار ريال، موزعة بين إصدارات محلية بحوالي 174 مليار ريال وإصدارات دولية بحوالي 46 مليار ريال، بالإضافة الى تنويع مصادر التمويل محلياً ودولياً على مستوى إجمالي المحفظة.

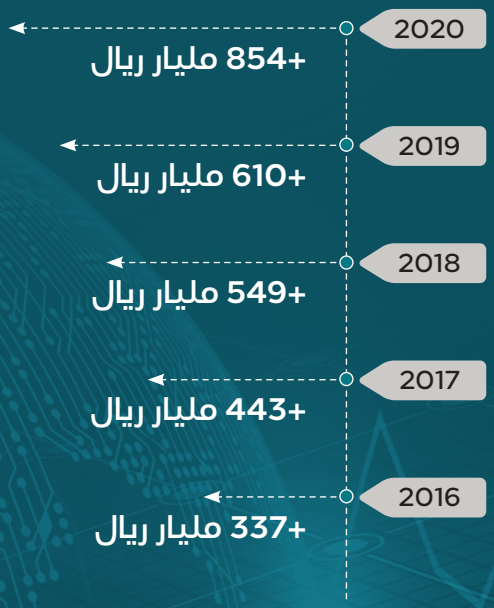

إجمالي محفظة الدين في نهاية عام 2020م

ما يقارب **854** مائة مليار ريال، أو ما يعادل 43.3% كنسبة من الناتج المحلي

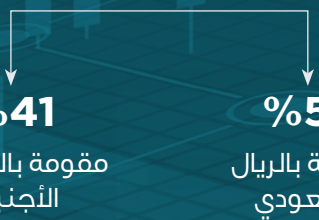

متوسط آجال الاستحقاق للمحفظة

9.38
سنوات

الأهداف التي تم تحقيقها

قام المركز خلال العام بعدد من الأعمال والإنجازات لتصب نحو تحقيق مستهدفاته بترتيب إصدارات أدوات الدين للمصدرين لتكون أحد الأدوات الاستثمارية التي تنتهجها المملكة في سياستها المالية بهدف تأمين احتياجاتها من التمويل للتوسع بحجم الاستثمارات والمشاريع بأفضل التكاليف الممكنة وفق مستهدفات السياسة المالية واستراتيجية الدين العام.

وبالإضافة إلى متابعة أعمال شؤون التصنيف الائتماني، فقد تمكن المركز خلال العام من عقد عدد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات المتخصصة لتمكين ودعم الجهات الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة ما يزيد على (50%) من رأس مالها عبر تقديم الاستشارات الإدارية والفنية وتحديد الخيارات التمويلية التي تلبي احتياجاتها.

تلخص النقاط التالية أدناه أبرز أهداف المركز التي تم تحقيقها خلال العام 1441/1442هـ الموافق 2020م:

الدين العام والتمويل

- المساهمة في تطوير سياسة مالية مستدامة
- المساهمة في تحقيق الاستدامة المالية العامة عن طريق الاستمرار في اتباع سياسة تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة لتمويل عجز الميزانية.
- دعم المستهدفات المالية وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

إصدارات الدين الدولية

- المساهمة في تطوير سياسة مالية مستدامة وتعزيز مكانة المملكة إقليميا ودوليا.
- زيادة متوسط آجل محفظة الدين مما ساهم في استدامة الدين وتخفيف العبئ على الميزانية العامة للدولة على المدى المتوسط.

تطوير أسواق الدين المحلية

- المساهمة في تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي في تطوير أسواق الدين المحلية في ضوء تراكم متطلبات التمويل من القطاع العام.
- استكمالاً لتحقيق أحد أهداف المركز في بناء منحنى عائد سيادي لإيجاد أسعار عائد لمختلف آجال أدوات الدين، و تعزيز سياسات تسعير الأوراق المالية الحكومية وإيجاد نقاط مرجعية لطروحات القطاع الخاص والعام، والحاجة إلى مثل هذا النوع من النقاط المرجعية الذي قد يوظف في دعم مشاريع التنمية والبنية التحتيّة ومزودي المنتجات العقارية والادخارية لتشكل هذه النقطة كمعدل خال من المخاطر يبنى عليه النماذج التسعيرية.
- تأمين متطلبات التمويل في الدين المحلي للمملكة عن طريق زيادة قاعدة المستثمرين في الأوراق المالية الحكومية المحلية

المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

الأهداف التي تم تحقيقها

التمويل الحكومي البديل

ساهمت إنجازات المركز في التمويل الحكومي البديل في ضمان استدامة المملكة للوصول لمختلف أسواق الدين

الإسراع بتأمين متطلبات التمويل للمشاريع المؤهلة باستخدام منتجات التمويل الأنسب حسب نوعية المشروع.

الإفصاح والشفافية

نشر خطة الاقتراض السنوية تصب في قيم الوزارة
(الشفافية، الالتزام، الشراكة ، الانجاز)
واستراتيجية وأهداف المنظومة المالية

دعم المركز للسياسات المالية المستدامة

تعزيز مكانة المملكة إقليميا ودوليا.

تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية.

حيث استمر المركز بنشر خطة الاقتراض السنوية وتقويم الإصدار السنوي للإصدارات في السوق المحلي في موقع الوزارة ومشاركته مع الجهات ذات العلاقة ليسمح للمستثمرين بتخصيص محافظهم من الأوراق المالية الحكومية بعناية وبوقت كافيين ولضمان تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

المركز الوطني
لإدارة الدين
NATIONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER

الباب الأول
تنظيم المركز

1. نشأة المركز

تأسس مكتب إدارة الدين العام في الربع الرابع من عام 2015م كأحد مبادرات برنامج التحول الوطني وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (139) وتاريخ 1441/2/16هـ القاضي بتحويل مكتب (إدارة الدين العام) في وزارة المالية إلى مركز باسم (المركز الوطني لإدارة الدين) حيث يتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية المستقلة، والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيمياً بوزير المالية، للقيام بمهام إدارة الدين بما يشمل تأمين الاحتياجات التمويلية بأفضل تكلفة واقتراح سياسات الدين على مستوى المدى المتوسط والبعيد.

شهد المركز التوسع في نطاق أعماله التي لا تنحصر فقط على تمويل الاحتياجات التمويلية بل الى متابعة اعمال التصنيف الائتماني ورفع القدرات البشرية و تمكين ودعم الجهات بهدف المساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030.

2. مهام المركز ومسؤولياته

يعمل المركز على ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر التي تتوافق مع السياسات المالية للمملكة. كما يتابع شؤون التصنيف الائتماني للمملكة، بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة. إضافة إلى مساهمته في وضع سياسة الدين العام للمملكة وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، من خلال وضع استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية للاقتراض،

حيث تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي. كما ستعتمد استراتيجية الدين العام على تنويع الإصدارات بين محلية وخارجية عن طريق إصدارات الصكوك والسندات بآجال مختلفة ومتنوعة بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

لتتمحور أهداف المركز الوطني لإدارة الدين الرئيسية حول:

1 استراتيجية الدين

الإسهام في وضع سياسة الدين العام للمملكة، وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

2 استدامة التمويل

ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين، لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة، ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

3 التصنيف الائتماني

متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

4 التمكين والدعم

تقديم خدمات استشارية، واقتراح خطط تنفيذية للأجهزة الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة أكثر من 50% من رأس مالها والمؤسسات العامة في مجال اختصاص المركز، بما في ذلك تجميع بيانات الدين العام المباشر وغير المباشر، ومعالجتها، ومتابعتها، والتفاوض حول إعادة هيكلة الديون، أو إعادة تسعيرها، أو إعادة التعاقد عليها، أو خدمات تتعلق بسياسات التحوط، أو إدارة علاقات المستثمرين في أدوات الدين العام، أو شؤون التصنيف الائتماني، أو غيرها من الخدمات ذات العلاقة.

ودون إخلال باختصاص الجهات الحكومية ذات العلاقة، يختص المركز بالتالي:

1. وضع السياسات والخطط والبرامج -وفق الإجراءات النظامية المتبعة- التي من شأنها أن تعزز سياسة الدين العام للمملكة، وضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين المحلية والعالمية بتسعير عادل.
2. الإسهام في تعزيز السياسة المالية للمملكة فيما يدخل في اختصاصه، وذلك بالاتفاق مع وزارة المالية.
3. اقتراح الأنظمة ذات الصلة بإدارة الدين العام، واقتراح تعديل المعمول به منها، والرفع عنها وفق الإجراءات النظامية المتبعة.
4. اعتماد مؤشرات ومعايير قياس أداء مستويات الدين العام، ومؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة، وتطوير هذه المؤشرات والمعايير بشكل مستمر، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

5. تطوير الأدوات والمنهجيات والأساليب اللازمة لسداد الدين العام، واقتراح تعديل المعمول به منها، والرفع عما يلزم لاستكمال الإجراءات النظامية، وذلك بالاتفاق مع الجهات ذات العلاقة.
6. تبنّي أفضل ممارسات نظم المعلومات والتطبيقات التقنية لمشاريع المركز وأعماله، بما في ذلك نظم إدارة المخاطر والتسوية والمدفوعات.
7. إعداد تقارير قياس ومتابعة دورية عن أوضاع الدين العام، تشمل إدارة المخاطر والالتزام وتقويم مصادر التمويل وتحليل أثرها على محفظة الدين العام.
8. التنسيق مع الجهات الحكومية لتشكيل فرق عمل لدراسة تفاصيل التصنيف الائتماني.
9. عقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في مجال الدين العام سواء داخل المملكة أو خارجها بما يسهم في بناء وتقوية علاقات فاعلة مع المشاركين في الأسواق المالية.
10. الاستعانة بالخبراء والاستشاريين وبيوت الخبرة ذات الكفاءات المتميزة في المجالات ذات العلاقة بأعمال المركز والمهمات المسندة إليه.
11. عقد شراكات واتفاقيات تعاون مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، لتبادل الخبرات في المجالات المالية والنقدية.
12. عقد مذكرات تفاهم واتفاقيات مع الأجهزة النظيرة له في الدول الأخرى والمؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، لتبادل الخبرات في مجال أعمال إدارة الدين العام، وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة.
13. إعداد دراسات وبحوث علمية في مجالات الدين العام وتطوراتها أو المشاركة في ذلك، ونشرها.
14. نشر بيانات الدين العام لتعزيز الشفافية.
15. تقديم الاستشارات الإدارية والفنية للجهات الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة ما يزيد على (50%) رأس مالها والمؤسسات العامة، في مجالات تسعير أو هيكلة التمويل، أو سياسات التحوط، أو علاقات المستثمرين، أو التصنيف الائتماني، أو غيرها من الخدمات ذات العلاقة.

3. مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

3-1 تكوين المجلس:

بناء على المادة (5) من تنظيم المركز، وبناء على الأمر السامي رقم 47526 وتاريخ 1441/08/09هـ بشأن الموافقة الكريمة على تعيين ثلاثة أعضاء من المختصين وذوي الخبرة بمجال عمل المركز، وعليه، تم تشكيل مجلس إدارة المركز بتاريخ 1441/08/09هـ الموافق 2020/04/03م من:

الاسم	الصفة
معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجدعان	وزير المالية، رئيس مجلس الإدارة
معالي الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري	نائب محافظ البنك المركزي السعودي، عضو
الأستاذ/ فهد بن عبدالجليل السيف	الرئيس التنفيذي، عضو
الأستاذ/ سبينسير ليك	عضو
الأستاذ/ فيليب أنديرسون	عضو

3-2 مهام المجلس:

نصت المادة (6) من تنظيم المركز على أن المجلس هو السلطة المهيمنة على شؤون المركز وإدارته وتصريف أمورهم، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أهدافه في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص ما يأتي:

1. اقتراح استراتيجية الدين العام وأي تعديلات عليها؛ لإقرارها من الجهة المختصة، وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة.
2. إقرار السياسات العامة للمركز وخطة عمله وخططه التشغيلية، في إطار سياسات الدولة المالية والاقتصادية.
3. إقرار هيكل المركز التنظيمي.
4. إقرار اللوائح المالية والإدارية لأعمال المركز بالاتفاق مع وزارة المالية، وغيرها من اللوائح الداخلية اللازمة لتسيير شؤونه.
5. إقرار اللوائح الفنية والإجراءات والقواعد والمعايير المتعلقة بعمل المركز.
6. الموافقة على مشروع ميزانية المركز، وحسابه الختامي، وتقرير مراجع الحسابات، والتقرير السنوي؛ تمهيدًا لرفعها بحسب الإجراءات النظامية المتبعة.

7. الموافقة على مشروع ميزانية المركز، وحسابه الختامي، وتقرير مراجع الحسابات، والتقرير السنوي؛ تمهيدًا لرفعها بحسب الإجراءات النظامية المتبعة.
8. الموافقة على إبرام مذكرات التفاهم والاتفاقيات والعقود وغيرها من الوثائق، وفقاً للوائح المركز والإجراءات النظامية المتبعة.
9. تعيين مراجع حسابات خارجي معتمد، ومراقب مالي داخلي.
10. الموافقة على فتح حسابات بنكية للمركز خارج المملكة.
11. اعتماد المقابل المالي للخدمات الاستشارية التي يقدمها المركز وفقاً لتنظيمه.
12. النظر فيما يحال إلى المركز من الوزير.

3-3 حوكمة المجلس واللجان التابعة له:

اتساقًا مع الممارسات العالمية في حوكمة المنشآت كانت قرارات المجلس في اجتماعاته الأولى تتمحور حول حوكمة المجلس ولجانه التابعة، وذلك بإقرار لائحة عمل المجلس وقواعد عمل كل لجنة على حدة، وقد وضعت هذه القواعد الأطر العامة لاجتماعات المجلس ولجانه، ومهامه ومسوؤلياته، ورئاسته وأمانته. كما أتت القرارات اللاحقة لتأكيد هذا المفهوم على مستوى الإدارة التنفيذية بالموافقة على اللائحة المالية ومصفوفات الصلاحيات المالية، لتنظيم الجوانب المالية وصلاحيات اتخاذ القرارات ذات العلاقة، ثم أقرت سياسة الامتثال و ميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل لينظم عمل المنشأة ككل ويحقق امتثال جميع منسوبيها لهذه القواعد.

4. بيئة التنظيم الداخلي للمركز

4-1 الهيكل التنظيمي للمركز:

يرتبط المركز تنظيميا بوزير المالية، ويقوم المركز بأداء المهام والمسؤوليات المناطة به من خلال هيكل تنظيمي انتقالي اعتمد لمكتب إدارة الدين العام بتاريخ 1440/05/26هـ من قبل وزارة المالية، والذي تم اعداده بناء على مقارنة معيارية مع الممارسات الرائدة عالمياً ومن رؤية الوزارة ورسالتها وأهدافها.

ونظرًا لتوسع أعمال المركز وتطور بعض الأنشطة والتي تشير إلى الحاجة الماسة لتطوير الهيكل التنظيمي الانتقالي، يقوم المركز حاليًا بمراجعة الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع احتياجات التحول إلى مركز لمواكبة التغييرات والصلاحيات والمهام، والمساهمة في تحقيق أهداف المركز بكفاءة وفاعلية من خلال توزيع المهام والأدوار والمسؤوليات بين الوحدات التنظيمية والإدارية في المركز، وتحقيق الانسجام والتناغم بين هذه الوحدات، وتسهيل التواصل بين مختلف المستويات الإدارية، وتفعيل دور وجهود كافة منسوبي المركز.

ويوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي الانتقالي للمركز:

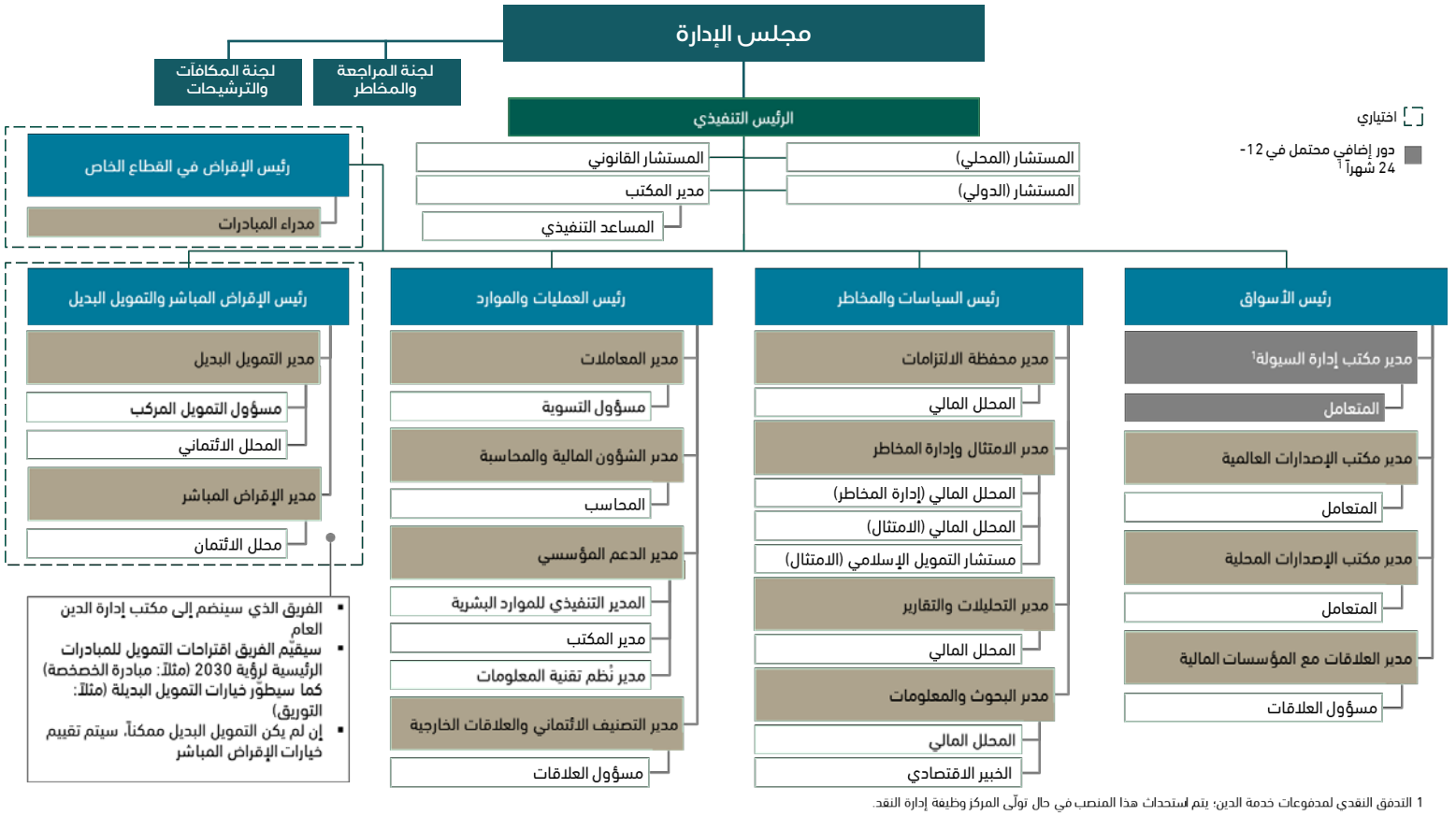

1 التدفق النقدي لمدفوعات خدمة الدين: يتم استحداث هذا المنصب في حال تولّى المركز وظيفة إدارة النقد.

يشتمل الهيكل التنظيمي الانتقالي للمركز على خمسة إدارات، تم تعيين الوظائف الفردية لها بناء على الكفاءات المرتبطة بتخصصاتها، مع مراعاة المراجعة السنوية لها وتقارير الأداء. وهي كالتالي:

4-1-1 إدارة الأسواق:

تتركز مهام إدارة الأسواق على مهمتين رئيسيتين، هي: تنفيذ الخطة السنوية للاقتراض المعتمدة، و إدارة علاقات المؤسسات المالية والمستثمرين.

لتشمل أعمال التفاوض بشأن القروض، والترتيب لعمليات إصدار الأوراق المالية، ووضع وتنفيذ خطة لتطوير أسواق الدين المحلية، وطرح الإصدارات في المزادات المحلية والدولية، وتعزيز الطلب على الأدوات الحكومية من خلال إنشاء قاعدة مناسبة من المستثمرين. إضافة إلى توجيه المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات المرتبطة بالحكومة المستفيدة من الديون المضمونة حول الإجراءات ومتطلبات الامتثال والتقارير.

4-1-2 إدارة السياسات والمخاطر:

تهدف إدارة السياسات والمخاطر إلى الدعم في وضع استراتيجية الدين متوسطة المدى والمستهدفات الاستراتيجية والخطة السنوية للاقتراض والمقاييس المعيارية الخاصة بها للمركز. وتقوم الإدارة بضمان وجود مراقبة مُحكمة على عمليات المركز وضمان امتثالها للأنظمة النافذة فضلاً عن المحفظة وسياسات إدارة المخاطر بما يتماشى مع مستويات المخاطر المقبولة في الإطار المالي والاقتصادي للسياسة المالية للدولة وبما يخدم التوجهات الاستراتيجية والأولويات الاقتصادية والتنموية للمملكة.

حيث تقوم الإدارة بتحليل القيود المحتملة المتعلقة بإدارة محفظة الديون وأثرها على استراتيجية الدين، والإشراف على عملية وضع نماذج المخاطر لمحافظ الدين المجمّعة بتحليل السيناريوهات المحددة ومن ثم المحاكاة الشاملة، والإشراف على إعداد الوثائق للأطراف المختلفة. إضافة إلى تحديد المخاطر المتعلقة بالأسواق والائتمان والعمليات للمركز، ووضع خطط للتقليل منها، مع ضمان توفر معلومات موثوقة لاستخدامها في تطوير سياسة الدين العام وفي أنشطة فريق الأسواق.

4-1-3 إدارة العمليات والموارد:

تقوم إدارة العمليات والموارد بدعم عمليات التمويل عن طريق ضمان تقديم خدمات إدارة دفعات دقيقة وفي الوقت المطلوب لعمليات التسوية وسداد كل من العوائد، وأصل الدين للمحفظة.

وكذلك مهام الدعم مثل الشؤون المالية والإدارية، والمحاسبة، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.

وتشمل المهام الرئيسية للإدارة وضع سياسات وإجراءات لعمليات التسويات والمقاصة، ومطابقة الأوراق المالية والمعاملات والمدفوعات والتقيد بها، وقيادة عملية إعداد الميزانية السنوية والتقارير المالية ومراقبة تنفيذها.

إضافة إلى إعداد وتنفيذ استراتيجية التعاقد الخارجي بالنسبة لعمليات الدعم في المركز عن طريق وضع مبادئ توجيهية وإجراءات واتفاقيات مستوى الخدمة. وقيادة استراتيجية التواصل المرتبطة بوكالات التصنيف الائتماني والمنظمات الدولية الأخرى.

4-1-4 إدارة الإقراض المباشر والتمويل البديل:

تهدف إدارة الإقراض المباشر والتمويل البديل إلى تنويع مصادر التمويل المتاحة للدولة، عن طريق إعداد سياسة وأطر حوكمة واستراتيجية للتمويل البديل توضح آليات التمويل البديل وأولويات المشاريع وسياسات التسعير وهيكلة التمويل، وتعميمها على الجهات المعنية مع طلبات التمويل الواردة. والمساعدة في تقييم خيارات التمويل البديلة والمحتملة لطلبات تمويل البرامج و المشاريع لإيجاد حلول تمويلية.

وتقوم الإدارة بدراسة طلبات التمويل والضمانات الحكومية المقدمة من طرف وزارة المالية، والضمانات من دون حق الرجوع أو الضمانات الجزئية بالاتفاق مع وزارة المالية، وتطوير إطار إدارة الضمانات. إضافة إلى دعم التمويل عن طريق هيئة ائتمان الصادرات.

4-1-5 إدارة إقراض القطاع الخاص:

تشرف إدارة إقراض القطاع الخاص على أعمال مبادرتي صندوق دعم المشاريع وصندوق استدامة الشركات التابعة لمبادرات تحفيز القطاع الخاص ومتابعة أداءها، إضافة إلى إدارة ومتابعة قروض وزارة المالية.

2-4 الموارد البشرية:

قام المركز باستقطاب 13 موظفًا من المختصين من الجنسين حسب مؤهلاتهم وحسب احتياجات المركز الحالية والمستقبلية، ليبلغ عدد منسوبي المركز 45 موظفاً وموظفة حتى شهر ديسمبر 2020م، حيث وصلت نسبة السعودة إلى 96% وتشكل نسبة الإناث منها ما يعادل 32%. وقد بلغ إجمالي نسبة شغل الوظائف المعتمدة بنهاية العام 62% وذلك تماشيا مع الإجراءات المتعلقة بقرار استئناف التوظيف، وعمل المركز على خطة لسد احتياجات الكوادر البشرية واستقطاب الكفاءات المتميزة خلال العام القادم 2021م والتي ستساهم في تحقيق أدوار المركز بالشكل المطلوب.

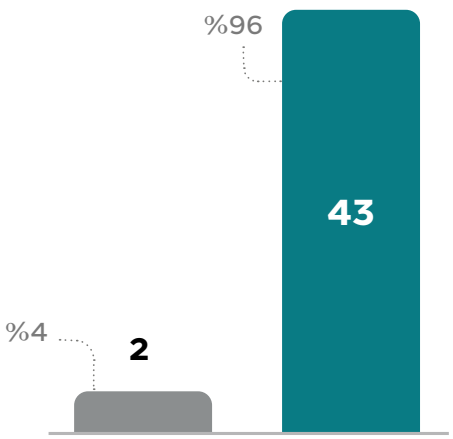

نسبة السعودة

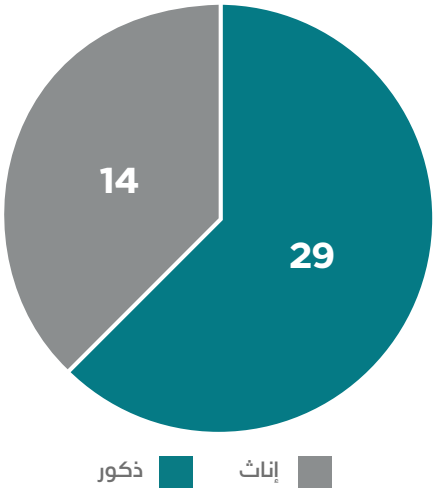

عدد الإناث والذكور من إجمالي الموظفين السعوديين

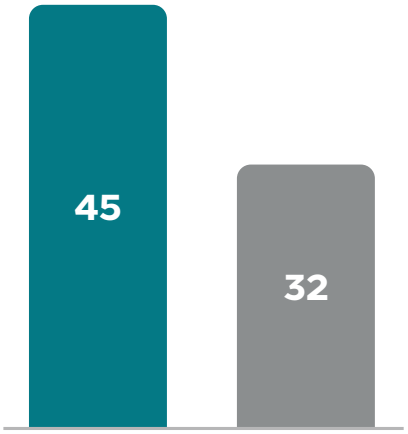

إجمالي منسوبي المركز الوطني لإدارة الدين

3-4 التدريب والإيفاد والابتعاث:

تم إعداد تصور للاحتياجات التدريبية والتطويرية للكوادر البشرية بالمركز سواء كانت حالية أو مستقبلية بناء على مؤهلات الموظفين والاحتياجات التوظيفية المستقبلية.

وحيث أن المركز في عامه المالي الأول من تأسيسة، فلم تكتمل إجراءات التأسيس والبنود ذات العلاقة بالبرنامج التطويري للكوادر البشرية إضافة إلى ظروف جائحة كوفيد -19 ، وسيتم إعداد واعتماد خطة للبرنامج التطويري وتطبيقه في العام القادم 2021م.

المركز الوطني
لإدارة الدين
NATIONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER

الباب الثاني
استراتيجية وأعمال المركز

1. ملخص تنفيذي عن الاستراتيجية والأعمال والإنجازات

يسعى المركز الوطني لإدارة الدين إلى المساهمة في رؤية 2030 من خلال المحاور التالية:

ركائز الرؤية	المحاور	البرامج	الهدف
اقتصاد مزدهر	تنمية وتنويع الاقتصاد	برنامج تطوير القطاع المالي	تطوير أسواق الدين المحلية
		برنامج صندوق الاستثمارات العامة	تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين
		برنامج تحقيق التوازن المالي	تطوير مكانة المملكة في الأسواق العالمية
			تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة
			تطوير سياسة مالية مستدامة
مجتمع حيوي	تعزيز القيم الإنسانية والهوية الوطنية	برنامج الإسكان	إتاحة فرص تملّك السكن الملائم للأسر السعودية
	تمكين حياة عامرة وصحية		
وطن طموح	تعزيز فعالية الحكومة	برنامج تطوير القطاع المالي	تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار)
	تمكين المسؤولية الاجتماعية		

ويشارك المركز بشكل مباشر وغير مباشر في عدد من البرامج والمبادرات للمساهمة في تحقيق رؤية 2030:

البرنامج المرتبط به	اسم المبادرة	وصف المبادرة
المساهمات المباشرة		
برنامج تحقيق التوازن المالي	تأسيس وتشغيل مكتب إدارة الدين	إنشاء مكتب لإدارة الدين للإشراف على إصدارات وإدارة الدين الحكومي في المملكة وكذلك إعداد استراتيجية الدين متوسطة المدى والخطة السنوية للاقتراض لتأمين احتياجات التمويل للمملكة من مختلف أسواق الدين العالمية ، وبأسعار عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر. كما ستعتمد استراتيجية الدين العام على تنويع الإصدارات المحلية والدولية لتشمل الصكوك والسندات بآجال استحقاق قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل
	برنامج دعم المشاريع	تهدف المبادرة إلى إنشاء صندوق لمنح قروض بفائدة منخفضة للمشاريع ذات الأثر الاقتصادي الكبير في قطاعات الصحة والسياحة والعقار لضمان استمرار وانجاز هذه المشاريع.
	برنامج دعم استدامة الشركات	يهدف البرنامج لدعم استدامة الشركات من خلال توفير السيولة. وسيتم إسناد العمليات التشغيلية (أي التقييم وتقديم الدعم المالي) إلى القطاع الخاص (البنوك ، الصناديق)، في حين أن الموافقة على التقييم والدعم المستهدف سيكون خاضعًا لتقييم لجنة الائتمان الخاصة بالبرنامج.
برنامج تطوير القطاع المالي	إنشاء كيان وطني للادخار (منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة)	إنشاء كيان وطني للادخار مستقل يعنى بتقديم منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة لتحفيز الادخار الخاص من خلال توفير منتجات مخصصة، وتعزيز المنافسة على الادخار، والسماح للعملاء الأفراد بالادخار في منتجات مضمونة حكوميا دون فتح سوق السندات مباشرة.
	التمويل المستدام في المملكة العربية السعودية و (إي أس جي)	العمل على اصدار ادوات دين سيادية مستدامة، و اصدار اطار عمل مستدام ،بالإضافة الى العمل على تطوير الصورة الذهنية لتحسين تقييم المملكة العربية السعودية لدى وكالات تقييم المعايير البيئية، الاجتماعية وادارة الحوكمة (ESG Rating Agencies)
المساهمات غير المباشرة		
برنامج التخصيص برنامج صندوق الاستثمارات العامة برنامج الإسكان		

2. استراتيجية المركز ومؤشرات الاداء

حسب توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي1 بشأن إدارة الدين، تُعرف إدارة الدين العام على أنها "عملية وضع استراتيجية لإدارة ديون الحكومة وتنفيذها بغرض التمويل بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط أو الطويل بما يتماشى مع الدرجة المقبولة من المخاطر. كما ينبغي أن تحقق أهداف إدارة الدين العام الأخرى التي وضعتها الحكومة مثل: "تطوير سوق تتمتع بالكفاءة والإبقاء عليها من أجل أدوات الدين الحكومية". وبناء عليه قام المركز (مكتب إدارة الدين العام سابقا) في تطوير استراتيجية الدين العام متوسطة المدى لتصب نحو الأهداف التالية:

1. إصدار أدوات دين بتسعير عادل لتمويل عجز الميزانية على المدى القصير والمتوسط والبعيد وسداد أصل الدين أو إعادة جدولته وفقاً لمخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.
2. ضمان استدامة وصول المملكة الى مختلف أسواق المال وتنويع قاعدة المستثمرين.
3. ضمان استدامة واستقرار مستويات الدين العام وبما يضمن حصول المملكة على احتياجاتها التمويلية وفقاً للحاجة الفعلية وبتسعيرة عادلة.
4. تطوير السوق المحلي ليتمتع بالكفاءة والعمق، من أجل استيعاب الإصدارات الحكومية والقطاع الخاص عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين.

1 المصدر: إرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن إدارة الدين العام لعام 2014، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

3. محفظة الدين كما في نهاية عام 2020م

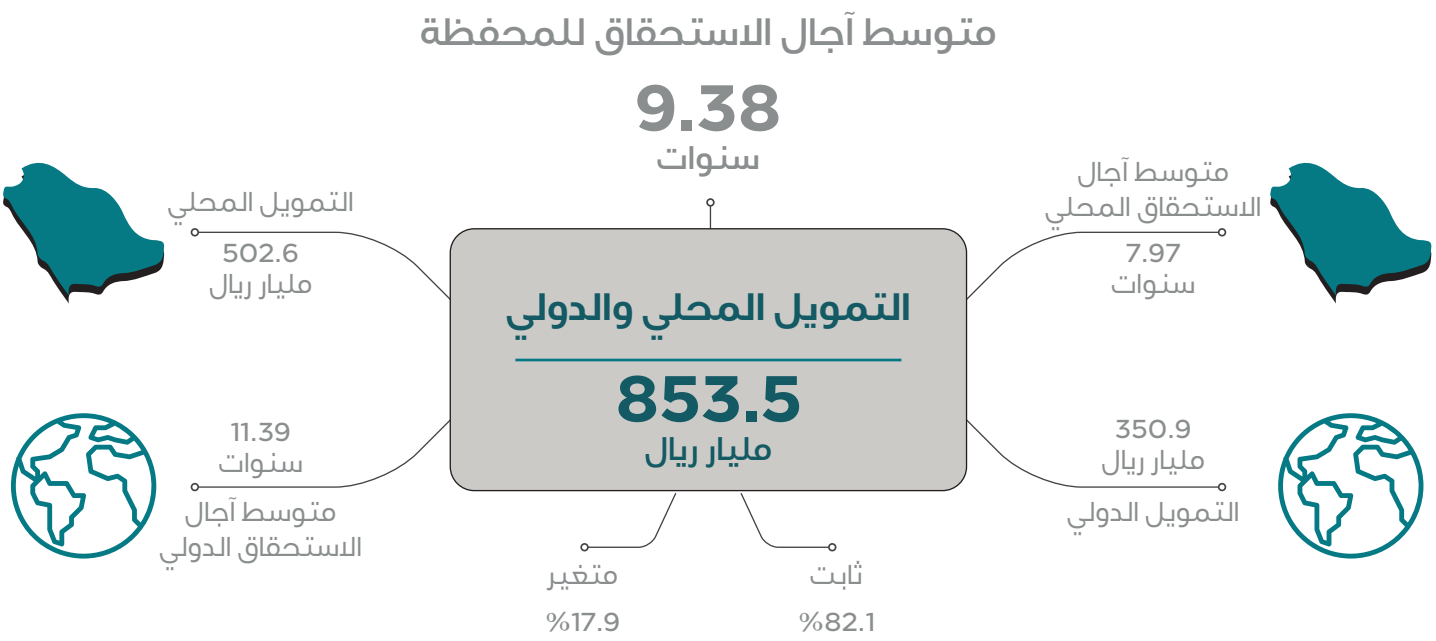

ارتفع حجم محفظة الدين العام في عام 2020م بمقدار 176 مليار ريال، أي ما يمثل نسبة 26%، ممثلة بإجمالي الإصدارات بمقدار 220 مليار ريال، موزعة بين إصدارات محلية بحوالي 174 مليار ريال وإصدارات دولية بحوالي 46 مليار ريال، بالإضافة الى تنويع مصادر التمويل محلياً ودولياً على مستوى إجمالي المحفظة.

حيث بلغ حجم إجمالي محفظة الدين في نهاية عام 2020م ما يقارب 854 مليار ريال، أو ما يعادل 34.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تتكون من 59% مقومة بالريال السعودي و41% مقومة بالعملات الأجنبية، متمثلة بالسندات والصكوك والقروض. ويتماشى هذا الارتفاع في حجم الاقتراض مع خطة الاقتراض الاستثنائية لعام 2020م بسبب جائحة كوفيد-19، حيث ارتفعت متطلبات الاقتراض لتصل الى 220 مليار ريال حداً أقصى، ورفع سقف نسبة الدين إلى الناتج المحلي ليصل الى 40% مقارنةً في 30% سابقاً على المدى المتوسط، مع الحرص على الحفاظ على مستويات متدنية لهذا السقف على المدى المتوسط. كما أنه من المتوقع أن تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي إلى 31.8% في عام 2023م بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام 2021م.

كما شملت محفظة الدين أكثر من 110 إصدار.

1-3 تطورات ومبادرات أسواق الدين

كجزء من جهود المركز تجاه تطوير البنية التحتية للسوق المحلية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة، إلى جانب تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية في الأسواق الدولية وتحقيق المستهدفات فيما يخص التوزيع الجغرافي ونوعية المستثمرين، يلخص أدناه الإنجازات الرئيسية خلال عام 2020م:

- في سبيل تحقيق أهداف استراتيجية الدين وبرنامج تطوير القطاع المالي لتطوير أسواق الدين، استمر المركز بإصداراته المحلية لخلق منحنى كامل خالي من المخاطر ليمثل بذلك مؤشر قياس جديد للمصدرين المحتلمين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ليمكنهم من خلاله الاسترشاد بأسعار العائد، بالإضافة إلى خلق طلب في السوق (إضافة إلى وسائل الإقراض البنكية التقليدية) في هذه الآجال.
- الاستمرار بتطوير مبادرة المتعاملين الأوليين في السوق المحلي، حيث يقوم حاليًا خمسة متعاملين أوليين بالترتيب والمشاركة في المزادات الأولية نيابة عن المستثمرين في إصدارات السوق المحلي وتوفير السيولة اليومية في السوق الثانوية.
- تابعت قاعدة المتعاملين الأوليين (Primary Dealers) بالأوراق المالية الحكومية المحلية لاستيعاب الإصدارات الحكومية وتطوير أسواق الدين المحلية من خلال توسيع قاعدة المستثمرين في السوق الأولية، لتأمين متطلبات التمويل في الدين المحلي للمملكة، ودعم وتنمية السوق الثانوية حيث سيتولون المتعاملين الأوليين دور صانعي السوق، من خلال زيادة سيولة الأوراق المالية الحكومية المحلية، وتقديم المشورة للمركز الوطني لإدارة الدين العام لتطوير أسواق الدين في المملكة.
- تمثلت الزيادة في حجم التداول في السوق الثانوية المحلية في تداولات قيمتها أكثر من 70 مليار ريال سعودي في عام 2020م، مقارنة بـ 10 مليار ريال سعودي في عام 2019م، أو بنسبة أكثر من 600% على أساس سنوي. وقد تم تحقيق ذلك بعد عدد من المبادرات لتعزيز البنية التحتية للسوق المحلي بما في ذلك تخفيض رسوم المعاملات بالتنسيق مع هيئة السوق المالية (CMA) والسوق المالية السعودية (تداول).
- أعلنت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" عن عزمها لتقديم تصنيفات على النطاق المحلي ليمكن بذلك المصدرين المحليين الذين لديهم تصنيفات مماثلة للتصنيف الائتماني السيادي على النطاق العالمي أن يحققوا تصنيفات على الصعيد المحلي في الفئة Aaa.sa.
- تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة شراء السندات الحكومية المحلية، مقابل إصدار صكوك مقومة بالريال السعودي بأكثر من 34 مليار ريال، وذلك بهدف توحيد الإصدارات الحكومية في إطار برنامج الصكوك، بالإضافة إلى السماح للمستثمرين المحليين بالاستفادة من دعم الزكاة تحت هذا البرنامج.

- إعلان هيئة السوق المالية بالسماح للأجانب المقيمين وغير المقيمين بالاستثمار مباشرة في أدوات الدين المدرجة وغير المدرجة.
- تطوير البنية التحتية للتداول الالكتروني مما يتيح أتمتة الأسعار المدرجة على منصة تداول للمتعاملين الأوليين.
- تعزيز تسوية السوق الأولية المحلية من خلال السماح بتسويات التسليم مقابل الدفع للمتعاملين الأوليين، بالتنسيق مع هيئة سوق المال والسوق المالية السعودية (تداول).
- إعلان FTSE Russell عن إطلاق مؤشر سندات الحكومة السعودية بالعملة المحلية.
- إطلاق 20 مؤشراً مرتبطاً بالديون للإصدارات الحكومية والشركات.[3]
- تم انشاء صفحة خاصة للمركز في منصة بلومبيرغ: DMSA

- **على الصعيد الدولي**، شاركت المملكة العربية السعودية في أسواق الدين الدولية مرتين في عام 2020. ففي يناير، حققت الحكومة أدنى عائد من الإصدار على الإطلاق، بينما حقق إصدار أبريل أعلى طلب بنسبة تغطية 7.7 مرة.
- كما تابع المركز زيادة آجال الاستحقاق للإصدارات الدولية الجديدة حيث تخطت الإصدارات الدولية السابقة مما ساهم في زيادة متوسط آجل محفظة الدين.
- ونجح المركز في الاستمرار في تنويع مصادر التمويل وقاعدة المستثمرين عن طريق البحث في أسواق ومنهجيات جديدة من خلال التمويل الحكومي البديل، وذلك عن طريق تمويل المشاريع، وتمويل البنى التحتية، ووكالة ائتمان الصادرات.
- استعرض الفريق المختص بالمركز عبر لقاء افتراضي مع المستثمرين الدوليين يمثلون 20 دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والشرق الأوسط، الجهود التي بذلتها ولا زالت تبذلها حكومة المملكة لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19)، وتمت مناقشة الوضع الاقتصادي والصحي للمملكة في ظل الظروف التي يعيشها العالم من تداعيات فيروس كورونا (كوفيد – 19) وتوضيح الخطط والآليات التي وضعتها حكومة المملكة وتمكنت خلالها من اتخاذ التدابير الاحترازية لتحقيق الأمن الصحي والاقتصادي في المملكة، والمبادرات الحكومية الرامية لتخفيف تداعيات جائحة كورونا على القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية، كما تطرق الفريق إلى الاستراتيجية التمويلية التي اتخذها المركز هذا العام لمواكبة المستجدات العالمية.
- تمكن المركز من تمديد منحنى عائد المملكة العربية السعودية على الصعيد الدولي من خلال طرح سندات 35 سنة و40 سنة لأول مرة. وذلك بأقل تسعير للإصدارات في تاريخ المملكة.
- حقق المركز سعيه بزيادة قاعدة المستثمرين الدوليين بنسبة 12.4% خلال عام 2020م.

3 لمزيد من المعلومات https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/knowledge-center/about/iboxx-indices?locale=en

2-3 إدارة المخاطر

تُعد إدارة مخاطر الديون السيادية عنصرًا أساسيًا في أعمال المركز حيث قامت إدارة المخاطر في المركز خلال العام المالي 2020م على موازنة قرارات التمويل مع خمس اعتبارات أخرى للمخاطر في المركز: السيولة، إعادة التمويل، العوائد، أسعار الصرف وتداول العملات، التصنيف الائتماني.

السيولة: يعمل المركز على ضمان عمق سوق الدين المحلي بما يكفي لاستيعاب أحجام الإصدارات والحفاظ على سيولة السوق المحلي.

إعادة التمويل: حل في عام 2020م أجل استحقاق ديون بحوالي 44 مليار ريال من الديون المحلية. وعليه قام المركز بتنفيذ المرحلة الأولى من إعادة شراء السندات الحكومية المحلية، مقابل إصدار صكوك مقومة بالريال السعودي بأكثر من 34 مليار ريال مع الحفاظ على متوسط أجل استحقاق الدين العام للمملكة والحد من مخاطر إعادة التمويل حيث بلغ متوسط أجل الاستحقاق لمحفظة الدين ليصل الى 9.4 سنوات في نهاية عام 2020م مقارنةً في 8.7 سنوات في عام 2019م.

العوائد: تبلغ نسبة توزيع العوائد في محفظة الدين إلى 82% كعوائد ثابتة و18% كعوائد متغيرة في نهاية عام 2020م، مع استحقاق جميع ديون العوائد المتغيرة بحلول عام 2027م. ويركز المركز على العوائد الثابتة لتخفيف مخاطر العائد المتغير.

أسعار الصرف: تحتوي محفظة الدين الدولية الحالية والمتوقعة على مخاطر محدودة لمتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بالنظر إلى احتياطي المملكة الكبير من العملات الأجنبية ومراكز الأصول وسياسة سعر الصرف المستقرة. كما يبلغ الدين المقوم بعملة اليورو أقل من 1.5% من إجمالي محفظة الدين في نهاية عام 2020م. وقد يبحث المركز فرص إصدارات خارجية بعملات غير الدولار الأمريكي حسب أوضاع الأسواق الدولية وعوامل العرض والطلب.

التصنيف الائتماني: يراقب المركز المقاييس الائتمانية السيادية الرئيسية بشكل دقيق وسيستمر بالتواصل بشكل استباقي مع وكالات التصنيف الائتماني.

3-3 جوائز المركز

رُشح المركز خلال العام بعدد من الجوائز الدولية، حيث يتم تقديم الجوائز من قبل الشركات العالمية بعد تصويت من المؤسسات المالية والمستثمرين.

في عام 2020 تُوّج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزة أفضل مكتب دين سيادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادرة عن "قلوبال ماركتس" العالمية، كما تُوّج بجائزتي "قلوبال كابيتال" لجوائز السندات للعام 2020م بوصفه "أفضل مصدر سيادي لأدوات الدين في الشرق الأوسط"، و"أفضل مصدر لأدوات الدين في الأسواق الناشئة".

صورة لمدير المحفظة هاني مديني المديني مع جائزة قلوبال ماركتس

4-3 التمويل الحكومي البديل وتوقيع الاتفاقيات

وقع المركز عدة اتفاقيات استراتيجية خلال عام 2020، ويأتي ذلك من خلال استراتيجية المركز في العلاقات المحلية والدولية مع المؤسسات المالية ووكالات ائتمان الصادرات.

وبرعاية معالي رئيس اللجنة التوجيهية بوزارة المالية الأستاذ عبدالعزيز الفريح، وقّعت وزارة المالية اتفاقيات مع ثلاثة من المؤسسات المالية المحلية، لتمويل سلسلة إمدادات الوزارة بترتيب من المركز الوطني لإدارة الدين بتاريخ 16 نوفمبر 2020م، بمقر الوزارة في الرياض، وذلك في إطار التعاون المثمر بين القطاع المالي في المملكة والمؤسسات المالية المحلية.

صور من توقيع الاتفاقيات من جانب الوزارة الأستاذ فهد السيف الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين، ومن مجموعة سامبا المالية الأستاذة رانيا نشار الرئيس التنفيذي للبنك، ومن البنك الأهلي التجاري الأستاذ فيصل السقاف الرئيس التنفيذي للبنك ومن بنك ساب السيد ديفيد ديو العضو المنتدب.

كما أنهى المركز بنجاح الترتيب لأول تمويل عبر وكالات ائتمان الصادرات لوزارة المالية، بتوقيع اتفاقية مع وكالة ائتمان الصادرات الألمانية (Euler Hermes)، لتمويل شراء 842 حافلة لصالح مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام (حافلات الرياض) بالهيئة الملكية لمدينة الرياض، وذلك بتمويل يقارب مليار ريال سعودي.

ويعتبر أول قرض سيادي أخضر في منطقة الخليج، وقد ساهم هذا التمويل في تتويج المركز بجائزة "جلوبال ماركتس" لهذا العام وهو مرشح للحصول على عدة جوائز أخرى

- **المبلغ**: 258 مليون دولار
- **مدة التمويل**: 7.5 سنوات
- **عدد المؤسسات المالية المشاركة**: 2

المؤسسات المالية المشاركة

HSBC

وأنهت وزارة المالية ممثلة في المركز الوطني لإدارة الدين توقيع اتفاقية تمويل يقدر بـ (3) مليار دولار أمريكي مع الشركة الكورية للتأمين التجاري (KSURE)، حيث أن الاتفاقية تأتي في إطار التعاون المسجل بين المملكة وجمهورية كوريا الجنوبية. وشارك في التمويل (10) بنوك من مختلف الدول، حيث سيستخدم لتمويل المشاريع الحكومية الاستراتيجية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030.

كما رتب المركز لتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية ووكالة ائتمان الصادرات الإيطالية (SACE)، ويأتي توقيع المذكرة في إطار تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين، والاستفادة من سبل التمويل الأمثل للمشاريع الحكومية تماشياً مع برامج رؤية المملكة 2030.

صور لتوقيع المذكرات

ووقَّعت كذلك وزارة المالية بترتيب من المركز الوطني لإدارة الدين مذكرة تعاون مع شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمارات (NEXI) تهدف إلى توسيع فرص تمويل المشاريع الحكومية المنفذة من قبل الشركات اليابانية في المملكة، حيث ستساهم في خلق إطار عام للتعاون بين المركز الوطني لإدارة الدين وشركة "نيبون" لتأمين الصادرات والاستثمارات، وجذب المؤسسات المالية لتمويل مجموعة المشاريع الاستراتيجية المتنوعة في عددٍ من القطاعات بشروط إقراض منافسة وهيكل تمويل مرن.

4. نظام إدارة الخزينة ونظام إدارة الدين

يسعى المركز الوطني لإدارة الدين بالشراكة مع وزارة المالية والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية والبنك المركزي السعودي لإطلاق النظام التقني لإدارة الخزينة بوزارة المالية، والنظام التقني للمركز الوطني لإدارة الدين في العام 2021م.

تأتي هذه الأنظمة في إطار التوجه الإستراتيجي الرقمي الذي انتهجته حكومة المملكة لتحقيق قفزات سريعة ستساعد في تأسيس بنية تحتية رقمية توفر حلولا تقنية متقدمة وبيانات دقيقة وتقارير ذات جودة عالية عبر الأنظمة والمنصات لدعم اتخاذ القرار، وتسهيل الإجراءات الحكومية ورفع كفاءتها، وتوحيد وضبط الإجراءات والمعايير، وتمكين الجهات الرقابية.

يهدف نظام إدارة الخزينة ليكون أحد الممكنات الرئيسة لتطبيق مبادرة تحسين إدارة النقد وتطبيق حساب الخزينة الموحد للدولة للوصول إلى الاستدامة المالية، عبر توفير مركزية موحدة لجميع إيرادات ومصروفات الدولة، بالإضافة إلى تطوير خدمات المدفوعات بشكل آني بين وزارة المالية والبنك المركزي السعودي.

كما أن إطلاق النظام التقني للمركز الوطني لإدارة الدين يأتي في إطار أتمتة عمليات المركز وتمكينه من أدائها بكفاءة عالية بالتكامل وتوفير التقارير التشغيلية اللازمة للمركز.

حيث يهدف نظام إدارة الدين إلى أتمتة إجراءات إصدار الصكوك والسندات الحكومية الصادرة من المركز الوطني لإدارة الدين، وإدارة محافظ الدين، والمنتجات التمويلية، ويقدم تقارير مباشرة لمتابعة الأسواق وأسعار العملات والفوائد، والتقارير التشغيلية كما يسهم في إدارة المخاطر عبر توفير قاعدة بيانات مركزية وموثوقة بالإصدارات الدورية للسندات وأدوات الدين الحكومية، لتمكين التحليلات ومتابعة أسعار العملات والفوائد من خلال الربط مع منصات بيانات الأسواق العالمية، كما يعزز النظام الموثوقية في تقارير محفظة الدين العام، والموثوقية المالية في الالتزام بدفعات السداد.

5. إنجازات العام 1441/1442 هـ الموافق 2020م

قام المركز خلال العام بعدد من الأعمال والإنجازات لتصب نحو تحقيق مستهدفاته بترتيب إصدارات أدوات الدين للمصدرين لتكون أحد الأدوات الاستثمارية التي تنتهجها المملكة في سياستها المالية بهدف تأمين احتياجاتها من التمويل للتوسع بحجم الاستثمارات والمشاريع بأفضل التكاليف الممكنة وفق مستهدفات السياسة المالية واستراتيجية الدين العام.

وبالإضافة إلى متابعة أعمال شؤون التصنيف الائتماني، فقد تمكن المركز خلال العام من عقد عدد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات المتخصصة لتمكين ودعم الجهات الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة ما يزيد على (50%) من رأس مالها عبر تقديم الاستشارات الإدارية والفنية وتحديد الخيارات التمويلية التي تلبي احتياجاتها.

كما استمر المركز بنشر خطة الاقتراض السنوية وتقويم الإصدار السنوي للإصدارات في السوق المحلي في موقع الوزارة ومشاركته مع الجهات ذات العلاقة ليسمح للمستثمرين بتخصيص محافظهم من الأوراق المالية الحكومية بعناية وبوقت كافيين ولضمان تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

ليأتي بذلك دور المركز الوطني لإدارة الدين، الذي يصنف كأحد الجهات الوطنية الداعمة لبرامج رؤية المملكة 2030. وليصبح المركز أحد أكثر مراكز الدين تطوراً ونجاحاً في المنطقة بإنجازاته الغير مسبوقة على صعيد سوق الدين الدولي ومساهماته الفاعلة في سوق الدين المحلي.

خط زمني يوضح عمليات التمويل لعام 2020م بما يعادل 220 مليار ريال

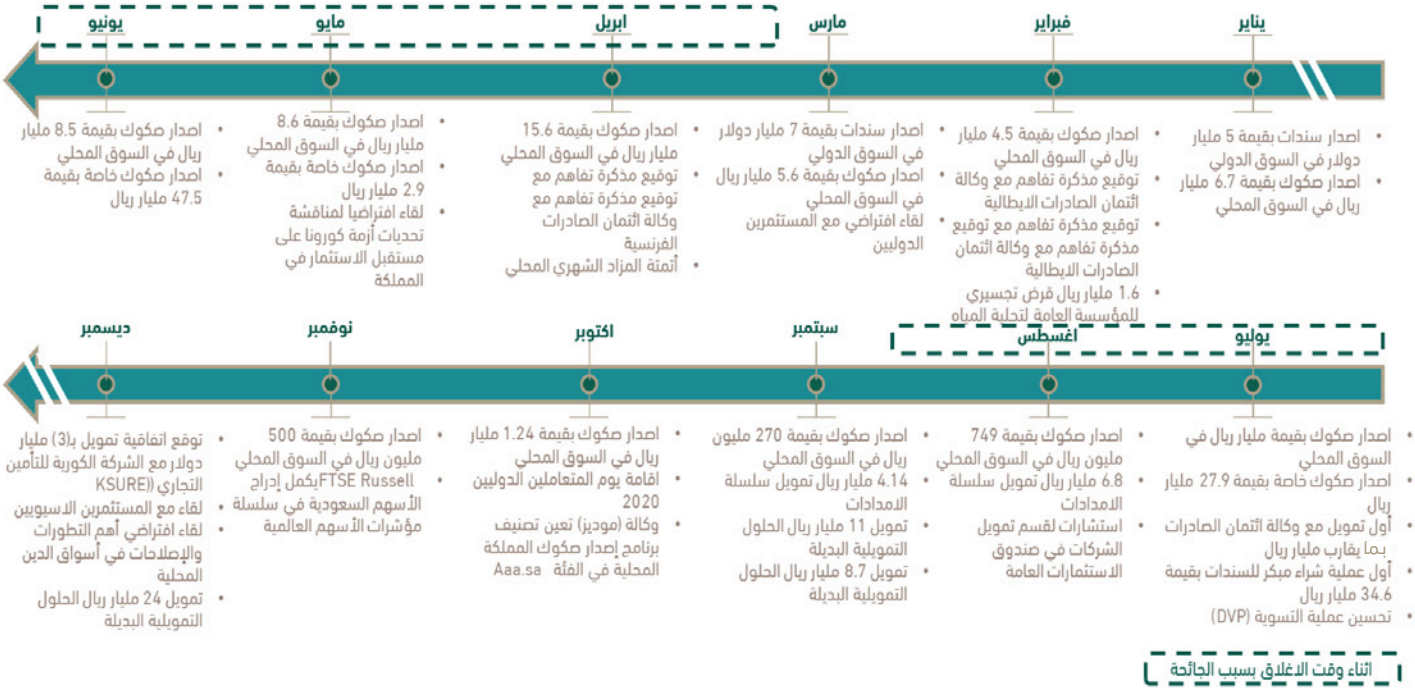

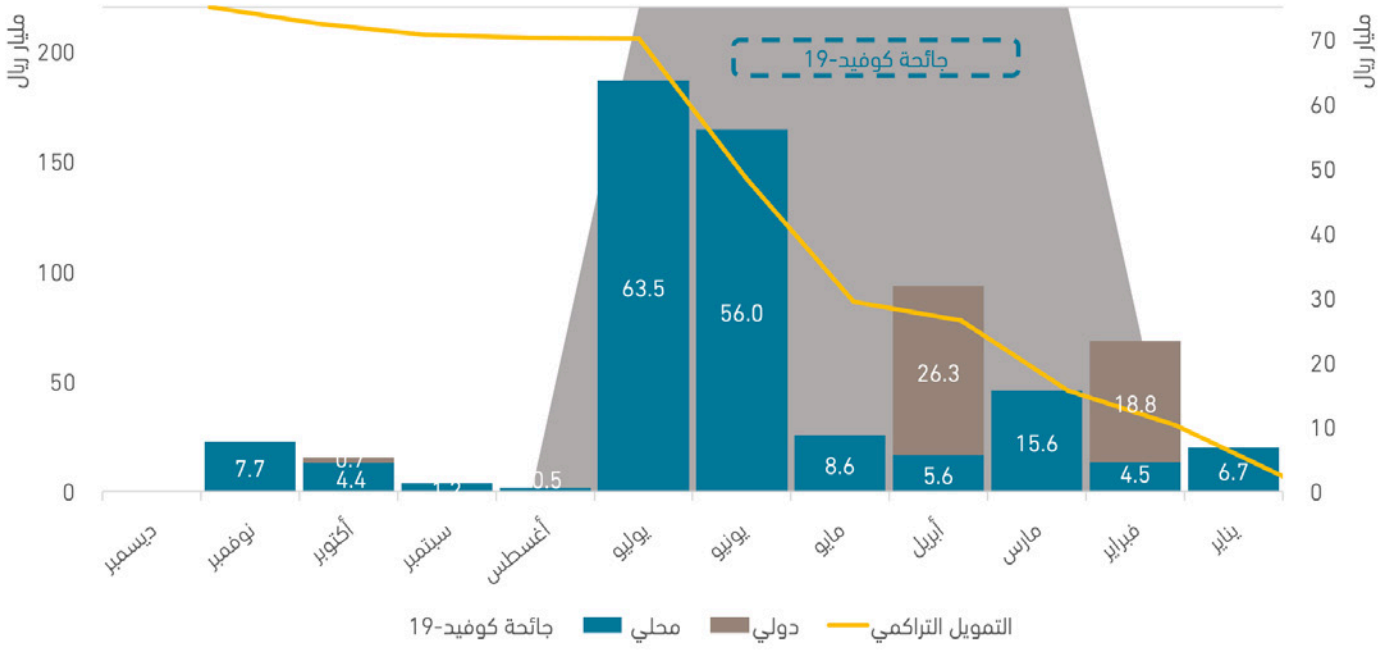

6. مساهمة القطاع الخاص

6-1 برنامج المتعاملين الأوليين:

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين أن الإصدار الأول عبر برنامج المتعاملين الأوليين لتوزيع الصكوك التابعة لـ(برنامج صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي) في 22 يوليو 2018م.

وتم تعيين تلك المجموعة التي تعكس الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص؛ لكونها ذات الخبرة والاحترافية العالية والإمكانيات المتقدمة لتطوير أسواق المال الخاصة في المملكة العربية السعودية.

أبرز مسؤوليات المتعاملين الأوليين هي:

- توسيع قاعدة المستثمرين بصفتهم موزعين في الأسواق الأولية.
- صناعة السوق عبر المتعاملين الأوليين بتقديم سعرَيْ العرض والطلب لجميع الإصدارات القادمة الخاصة ببرنامج صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي بعد إدراجها مباشرة.
- شهد المركز التوسع في نطاق أعماله التي لا تنحصر فقط على تمويل الاحتياجات التمويلية بل إلى متابعة أعمال التصنيف الائتماني ورفع القدرات البشرية و تمكين ودعم الجهات بهدف المساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030.

تم تمويل الميزانية العامة من برنامج المتعاملين الأوليين:

- ما يقارب 50 مليار ريال من برنامج الصكوك بالريال، مايقارب 28 مليار ريال منها كانت من تداول المُلكية للمتعاملين الأوليين.

2-6 المؤسسات المالية الدولية:

مساهمة المؤسسات المالية

3-6 المستثمرين الدوليين والتواصل:

استطاع المركز الوطني لإدارة الدين عبر فريق المؤسسات المالية وعلاقات المستثمرين عقد عدد من الاجتماعات والمباحثات الاستراتيجية على الرغم من عقبات العمل عن بعد منتصف عام 2020.

- التباحث مع بنك اندونيسيا المركزي.
- التباحث مع المستثمرين الدوليين.
- نقاش عبر الويب: المملكة العربية السعودية: نظام استثماري مستدام.
- مقابلة بودكاست مع الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين.
- نقاش عبر الويب: وكالة موديز - التصنيف الائتماني على المقياس المحلي.

	إصدار يناير 2020	إصدار أبريل 2020
حجم الإصدار	5 مليار دولار أمريكي	7 مليار دولار أمريكي
عدد مرات التغطية	4.7 مرات	7.7 مرات
علاوة الإصدار	-9 نقطة أساس	+4 نقطة أساس
المناطق الجغرافية	تم تحقيق الأهداف المتعلقة بتنويع المستثمرين و ذلك من خلال التركيز على التخصيص للمستثمرين الأسيويين في إصدار يناير 2020، ومن الجدير بالذكر أن نسبة التخصيص لأسيا هي 15% في الفترة بين 2016-2019. ومع إصدارات 2020 أصبحت نسبة التخصيص 18%	

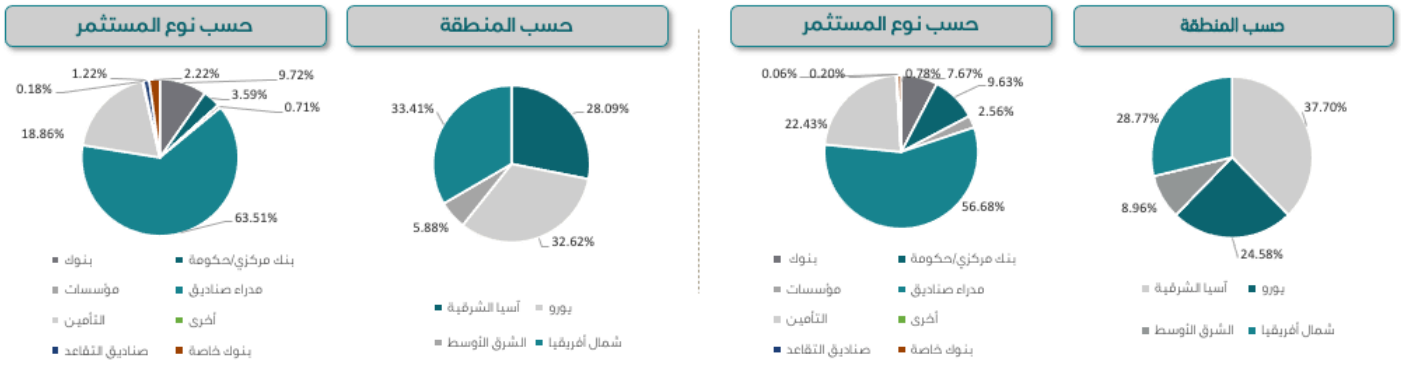

الخاتمة

وختامًا لهذا التقرير، الذي تم إعداده من منطلق حرص المركز على تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح المالي والإداري لإطلاع أصحاب القرار والمختصين والعموم على أعماله في سنة التقرير، وذلك بناءً على تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين الذي صدر بقرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/2/16هـ ونصَّ في المادة 12 على أن يعد المركز تقريراً سنوياً عما حققه من إنجازات خلال السنة المنقضية، وما واجهته من صعوبات، وما يراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيه، تماشياً مع ما ورد في المادة 29 من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/13 بتاريخ 1414/3/3هـ .

فقد حقق المركز مجموعة من المستهدفات خلال العام 1442/1441 هـ الموافق 2020م, وهذه الإنجازات هي نتاج إيمان فريق العمل بقيمة أعمالهم لرفع أداء المالية العامة، كما أن التفاني والإخلاص الشخصي لهذا الفريق كانت عاملاً مهمًا في تحقيق هذه المستهدفات.

كل ذلك تم بفضل من اللّه ثم بتوجيهات القيادة الحكيمة ومتابعة أصحاب المعالي والحرص الدائم على تبني العمل المؤسسي والاحترافي والذى يفخر المركز أنه تم بجهد الكوادر السعودية الشابة.

المركز الوطني
لإدارة الدين
NATIONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER

الملاحق

المصطلحات

محفظة الدين

تجمع ديون المملكة، بما فيها أصل الدين وخدمة الدين وتقسيم قنوات التمويل سواء كانت داخلية أو خارجية

أداة الدين

ورقة مالية تنشأ بموجبها مديونية أو تشكل إقرارًا بمديونية وتكون قابلة للتداول تصدرها الشركات أو الحكومة، أو الهيئات العامة، أو المؤسسات العامة، وتوفر عائدًا للمستثمر (المقرض) مع سداد القيمة الاسمية للورقة في تاريخ الاستحقاق. وتشمل هذه الأدوات الصكوك والسندات.

متوسط تاريخ الاستحقاق

هي متوسط المدة الزمنية التي يصبح فيها أصل الدين مستحقًا للسداد

العائد

هو إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمار، ويعبّر عنه كنسبة مئوية من قيمة الاستثمار الأصلية

التصنيف الائتماني

رأي في مستوى الأهلية الائتمانية لجهة أو في مستوى الأهلية الائتمانية لورقة مالية كتقييم لقدرة هذه الجهة أو الورقة على السداد في وقت الاستحقاق

منحنى العائد

هو منحنى يوضح سعر الفائدة/العائد في نقطة زمنية محددة لأدوات الدين ذات الجودة الائتمانية المتساوية بتواريخ استحقاق مختلفة

سقف نسبة الدين

هو الحد الأعلى لنسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

المتعاملين الأوليين

مؤسسة مالية مصرح لها بتوزيع واستلام طلبات وتغطية الاكتتاب لإصدارات الدين الحكومية المحلية.

المركز الوطني لإدارة الدين

NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER